

القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة من 1995م - 2014م

إعداد :

- د. قمر الدولة عبدالمطلب أحمد ، أستاذ مساعد ، كلية التربية والاداب ، جامعة النيل الابيض
د. صلاح محمد إبراهيم أحمد ، أستاذ مشارك ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة النيل الابيض
أ. محمد مسعود محمد إدريس ، محاضر ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة النيل الابيض

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في السودان ومدى مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الاجمالي والي اي مدي تسهم الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات وكذلك التعرف على واقع ومشكلات الاستثمار الزراعي و ايضا تهدف الدراسة الى تقديم بعض المقترحات التي يمكن ان تساهم في وضع الحلول المناسبة لمشكلات القطاع الزراعي بصورة عامة ، افترضت الدراسة ان ضعف تمويل القطاع الزراعي وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية وعدم وجود رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي كل ذلك يؤثر سلبا علي القطاع الزراعي في السودان . اهم ما توصلت اليه الدراسة : ان ضعف التمويل وشح الامكانيات وعدم استجلاب المدخلات الزراعية والاسمدة والتقاوي والبذور المحسنة ادي الي تدني الانتاجية وضعف عائدات وايرادات القطاع الزراعي وكذلك ارتفاع الاسعار المستمر (التضخم) ادي الي زيادة تكلفة المدخلات الزراعية مما انعكس سلبا علي تطوير اداء القطاع الزراعي وضعف عائداته وايضا عدم وضوح الرؤية والخطة الزراعية المحصولية واهمال الدولة لهذا القطاع الحيوي ادي الي عدم التنوع المحصولي الذي ادي الي الاعتماد علي محصولين كالقطن والصمغ العربي بصورة كبيرة مما ادي عدم تنوع المحاصيل الزراعية بالاضافة الى ان التركيز في التمويل علي بنك واحد مثل البنك الزراعي لايفي بتوفير التمويل اللازم ادي الي تاخر القطاع وعدم زراعة مساحات كبيرة لقلة وضعف التمويل . اهم ما توصي به الدراسة : يجب علي الدولة وضع السياسات التمويلية وفق الخطط والرؤى المستقبلية الواضحة التي تدفع بالقطاع الي الجودة وزيادة الانتاج والانتاجية و توفير التمويل اللازم والتوسع في التمويل الزراعي عبر كل البنوك .

المحور الاول : الاطار العام والدراسات السابقة

مقدمة :

يتصف السودان بضخامة حجم الموارد الطبيعية والمائية والبشرية والثروة الحيوانية والسلمية والتنوع المناخي ، حيث يتميز السودان بمساحات شاسعة من الأراضي ومياه من مصادر متعددة أهمها حوض النيل والمخزون الجوفي وتدفقات الأنهار والأودية الموسمية والأمطار وبالرغم من تمتع السودان بموارد طبيعية حيوية (الأراضي الزراعية ، المياه ،) ويتسم بمناخ سافنا غنية وممطر ، الآن القطاع الزراعي مازال يواجه الكثير من المشاكل والمهددات والتحديات التي تحد كثيرا من اسهاماته ودوره في النهوض بالاقتصاد الوطني، ومايترتب على ذلك

من اسهامات في كافة الجوانب التنموية و من الجدير بالاشارة اليه أن أحد أهم التحديات الماثلة التي تواجه القطاع الزراعي في السودان في الوقت الراهن هو ضعف التمويل اللازم للنهوض بالقطاع اي كان نوع التمويل سواء في شكل تمويل مصرفي أو استثمارات جديدة و قروض وتسهيلات ائتمانية او منح او عون اجنبي.

مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة في التدهور والتدني المريع الذي عانى منه القطاع الزراعي نتيجة للاحمال وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي وعدم توفير التمويل اللازم له وعدم تطوير قنوات الري والحفاظ علي التربة واستجلاب مدخلات الزراعة بشتي انواعها من تقاوي محسنة واسمدة واليات ومعدات حديثة واستخدام الحزم التقنية والارشاد الزراعي والتنوع المحصولي الذي يؤدي الي تطوير الاداء في هذا القطاع مما تولد عن ذلك عدة تساؤلات يمكن طرحها .

تمحورت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات الآتية :

- ما واقع القطاع الزراعي في السودان ؟
- ما اهم العوامل التي ادت الى تدهور القطاع الزراعي ؟
- ما المقترحات والحلول المناسبة التي يمكن الاستفادة منها في تحسين وضع القطاع الزراعي في السودان ؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في السودان ومدى مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي ومساهمة الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات وكذلك التعرف على واقع ومشكلات الاستثمار الزراعي و ايضا تهدف الدراسة الى تقديم بعض المقترحات التي يمكن ان تساهم في وضع الحلول المناسبة لمشكلات القطاع الزراعي بصورة عامة

فروض الدراسة :

تفترض الدراسة ان ضعف تمويل القطاع الزراعي وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية وعدم وجود رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي كل ذلك يؤثر سلبا علي القطاع الزراعي في السودان .

مصادر جمع البيانات المعلومات :

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والدراسات السابقة والمنشورات والتقارير و شبكة الانترنت .والمصادر الاولية المقابلات والاستبيان والزيارات الميدانية .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في صياغة المشكلة والفروض والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة واستقراء النتائج .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمانية : 1995 _ 2014 م .

تبويب الدراسة :

تتكون الدراسة من خمسة محاور و يحتوي المحور الاول علي الاطار العام والدراسات السابقة ويشتمل المحور الثاني علي الاطار النظري اهمية القطاع الزراعي ودوره في الاقتصاد الوطني والمحور الثالث علي الطاقة الانتاجية لقطاع الزراعة في السودان والمحور الرابع معوقات التنمية الزراعية والسياسة التمويلية والمحور الخامس التحديات التي تواجه التمويل المصرفي والمحور السادس التحليل النتائج والتوصيات والخاتمة والمصادر والمراجع .

الدراسات السابقة :

دراسة إدريس (2016م) : تناول هذا البحث مساهمة الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي علي المستوي القومي، وتكمن المشكلة في عجز الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي السوداني في الفترة(2012-2002)، توصل البحث لحقيقة أن الزراعة ساهمت في توفير الغذاء بنسب متفاوتة خلال فترة البحث(2012-2002)، بالرغم من القصور الذي لازم هذا الدور الزراعي والذي يعتبر غير مرضي مقارنة بإمكانيات السودان الموردية، أوصت الورقة علي إعادة تقييم وتقويم علمي وعملي جاد للقطاع الزراعي السوداني، وضع إستراتيجية زراعية لوضع الزراعة في سلم أولويات الدولة من أجل مساهمة فعالة للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي(1) .

دراسة منى (2015م) : تهدف الدراسة لمعرفة اثر التمويل على تنمية القطاع الزراعي فى ولاية البحر الأحمر (منطقة اربعات) . توصلت الدراسة الى ان المستوى التعليمي لإفراد العينة المبحوثة متدني وتشمل نسبة الأمية (37.5%) مما يؤثر سلبا على التنمية الزراعية ، الحيازات الزراعية المستخدمة اغلبها ملك للمزارعين والمساحات المستخدمة فى الزراعة صغيرة لاتزيد عن 10 فدان بالرغم من توافر المساحات الصالحة للزراعة، ضعف إقبال أفراد العينة (المزارعين) على التمويل وخاصة صغارهم الذين يشكلون الأغلبية ويعزى ذلك لعدم استيفائهم لشروط الائتمان ، ضعف الموارد المالية لمؤسسات التمويل الزراعي وبالتالي عدم توفر التمويل الكافي ، ضعف التسويق وذلك لعدم مقدرتهم على تسويق منتجاتهم بالطريقة التى تضمن لهم الإيفاء بالديون. أهم توصيات الدراسة - : الاهتمام بتنمية ورفع قدرات إنسان الريف ، حرص البنوك المتخصصة على توفير التمويل لصغار المزارعين فى الوقت المناسب ،لابد من توفير الخدمات الإرشادية والمساعدة الفنية للمزارع وحثهم على إدخال التقنيات الحديثة فى الزراعة(9).

دراسة عز الدين(2009م) : تناولت المتغيرات الدولية التي صاحبت الاستثمارات الأجنبية ،وأثر هذه المتغيرات على الاستثمار الزراعي عامةً. هدف البحث إلي معرفة الاستثمار الزراعي في السودان. وتوصلت الدراسة إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساعد في رفع كفاءة القطاع الزراعي في السودان ويمكن تعليل ذلك في ضعف حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ،كما أن غياب الاستقرار

الأمني وعدم وجود سياسات ترويجية وإعلانية فاعله أدى إلى عدم إقبال الاستثمار الأجنبي على القطاع الزراعي (5) .

المحور الثاني : الاطار النظري

أهمية القطاع الزراعي ودوره في الاقتصاد الوطني:

يشتمل القطاع الزراعي على قطاعات الزراعة المروية، الزراعة المطرية الآلية، الزراعة المطرية التقليدية، الغابات، الثروة الحيوانية والثروة السمكية . وتتمثل أهم منتجات القطاع الزراعي في محاصيل القطن، الصمغ العربي، الذرة، 000 الدخن، الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، الخضروات والفواكه بالإضافة للمنتجات الحيوانية والسمكية . أيضاً ترتبط معظم الصناعات الهامة القائمة ارتباطاً عضوياً بالقطاع الزراعي وأن تلك الصناعات تقوم أساساً على المنتجات الزراعية والحيوانية وهي تشمل صناعات السكر، النسيج، الزيوت، المركبات والعصائر، المرببات، منتجات الدقيق والخبز، الحلويات والطحينية، المولاس، الجلود والأحذية، الألبان ومنتجاتها وغيرها من الصناعات المرتبطة بالخامات الزراعية . عليه يمكن القول بأنجاح القطاع الصناعي يتوقف بدرجة كبيرة على امكانات 000 قدرات القطاع الزراعي في توفير المدخلات اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بالمصانع، ومن هنا تنبع أهمية ربط الجهود والاستثمار في القطاع الزراعي بخطط الإنتاج والاستثمار في القطاع الصناعي . الى جانب ذلك يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخر مثل النقل، التخزين، التجارة، المصارف، التأمين وخلافه وبالتالي فهو يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد السوداني.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد القومي، ذلك لأنه يأتي في صدارة الاقتصاد السوداني بين القطاعات المختلفة، حيث تتراوح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 45 % إلى 47 % ويوفر سبل العيش لحوالي 70 % من السكان ويساهم بحوالي 90 % من العائدات غير البترولية ويمد القطاع الصناعي بنحو 60 % من احتياجاته من المواد الخام؛ ويحظى السودان بمساحات شاسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو 200 مليون فدان يقدر المستغل منها بحوالي 20 % فقط معظمها في القطاع المطري (36 مليون فدان) والمتبقي (4 مليون فدان) تروى بالري؛ كما يتمتع السودان بمساحات من الغابات تقدر بحوالي 120 مليون فدان؛ وللسودان نصيب من مياه النيل حددته؛ إتفاقية مياه النيل لسنة 1959م بنحو 20.5 مليار متر مكعب محسوبة في وسط السودان، بجانب كميات كبيرة مقدرة من مياه الأمطار والأنهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية؛ ويمتلك السودان 132 مليون رأساً من الماشية تعتمد أساساً على المراعي الطبيعية، كما يعتبر مستودعاً هاماً للحياة البرية المتنوعة الأجناس والأنواع، هذا بالإضافة إلى موقعه الجغرافي وقربه من الأسواق العربية والأفريقية والإفريقية، الأمر الذي يحتم ضرورة استغلال الموارد الطبيعية ليس لتلبية حاجة السودان فقط بل لتلبية حاجات العالمين العربي والإقليمي (12) .

نتيجة للصدمات المتتالية التي ضربت الاقتصاد السوداني والتي كان من أهمها الازمة المالية العالمية وانفصال الجنوب فقد تدهور القطاع الزراعي متأثراً بتلك الصدمات في الوقت الذي أصبحت فيه البلاد أشد حاجة للقطاع

لتعويض الفاقد الناجم عن فقدان ثلاث ارباع الايرادات النفطية وماتبع ذلك من أزمة اقتصادية تمثلت أهم مظاهرها في العجز الكبير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، إضافة لتراجع سعر صرف الجنيه السوداني امام العملات الاجنبية وارتفاع معدلات التضخم .

المحور الثالث :

الطاقة الإنتاجية لقطاع الزراعة في السودان :

يساهم السودان بثلاث المساحة الزراعية العربية والمقدرة بحوالي 196 مليون هكتار أي حوالي 14% من المساحة الكلية للوطن العربي، إلا أن المساحة التي لم تستغل تبلغ 60 مليون هكتار معظمها في السودان . السودان ما زال يحتفظ بموارد مائية غير مستغلة من حصته في مياه النيل بجانب توفر مياه الوديان الموسمية والمياه الجوفية والكميات الكبيرة من مياه الأمطار السنوية والتي تقدر بأكثر من ألف مليار متر مكعب . بالإضافة لهذين الموردين الأساسيين في التنمية الزراعية يتميز السودان بمراعي طبيعية تبلغ مساحتها 30 مليون هكتار تعتمد عليها ثروة حيوانية تقدر بنحو 105 مليون رأس من الضأن والأبقار والماعز والأبل (7) . يمتلك السودان ثروة غابية كبيرة تقدر بنحو 45 مليون هكتار . كما يزخر السودان بثروة سمكية كبيرة وله مخزون كبير لم يستغل يصل في متوسطه السنوي 110 ألف طن من أسماك البحر الأحمر وأسماك النيل ورافده ، وهناك جهود كبيرة للإستزراع السمكي في المسطحات المائية .

جدول (1) الأهمية النسبية للقطاع المطري التقليدي في السودان

القطاع	المساحة المزروعة 1981/80 . 1986/85		المساحة المزروعة 2007/06 . 2012/11	
	ألف فدان	النسبة %	ألف فدان	النسبة %
المروى	1.291	8.0	3.5	8.2
شبه الآلى	6.000	37.0	14.5	34.1
التقليدى	8.939	55.5	24.5	57.7
إجمالي السودان	16.230	100.0	42.5	100.0

المصدر : إدارة الإحصاء الزراعى . وزارة الزراعة والرى

المحاصيل الزراعية :

تتكون المنتجات الزراعية في السودان من محاصيل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقمح والفواكه والخضروات وقصب السكر بالإضافة الي محصول الارز الذي يعتبر محصول جديد في السودان حيث بدأ انتاجه في السنوات الاخيرة كما ظهرت بعض المحاصيل الاخرى كزهرة الشمس والقوار والكناف والكردي وحب البطيخ والصمغ العربي ويحتل القطن مرتبة الصدارة بالنسبة للمحاصيل النقدية

والقطن المحصول النقدي الرئيسي الذي يصدر الي الخارج ولا يستخدم منه في صناعة الغزل والنسيج إلا نسبة بسيطة وقد اشتهر السودان بزراعة القطن منذ الاستعمار حيث قام المستعمر بإنشاء وقيام مشروع الجزيرة الذي يعتبر أكبر مشروع في إفريقيا يروى بالرى الانسيابي ذو التكلفة البسيطة .

تأتي محاصيل الفول السوداني والسمسم والصمغ العربي علي رأس المحاصيل النقدية التصديرية وأكبر المساحة تزرع محصول الذرة لأنها تعتبر المحصول الغذائي والرئيسي لسكان السودان حيث بلغت المساحة التي تزرع بالذرة 5.577.000 فدان في عام (75/74) كما تبلغ المساحة التي تزرع بالدخن 2.576.000 فدان ثم يأتي السمسم في المرتبة الثالثة والفول السوداني في المرتبة الرابعة واحتل القطن المرتبة الخامسة(4) .

وجد القطاع الزراعي إهتماماً متعاضماً بالتوسع أفقياً بإقامة المشروعات الجديدة ورأسياً بتكثيف الدورة الزراعية وتنويع الانتاج وإستعمال الاسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة كما اهتمت الدولة بتطوير القطاع الزراعي وتطوير الزراعة الحديثة وتنويع الانتاج وعدم الاعتماد علي محصول واحد وزراعة محاصيل اخرى الامر الذى جعل السودان لا يعتمد علي محصول نقدي رئيسي واحد وهذا بالطبع ادي الي الانخفاض المستمر في المساحات التي تزرع بالقطن مما اضعف الانتاج من القطن وتدهور وتدني عائداته من العملات الاجنبية وذلك يعزى الي عدم الإهتمام بزراعة القطن في مساحات واسعة وتنويع زراعة المحاصيل الاخرى وعدم جلب البذور المحسنة وعدم إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وضعف الارشاد الزراعي وظهور الآفات والحشرات الضارة والظروف المناخية كل هذه الاسباب مجتمعة ادت الي ضعف انتاج محصول القطن .

الثروة الحيوانية :

تعتبر مساهمة الثروة الحيوانية في السوداني ضئيلة نسبياً مقارنة بحجم الامكانيات الموجودة والتي تقدر بالموارد الهائلة من الثروة الحيوانية وتتركز معظمها في ولايات دارفور وكردفان وشرق السودان والنيل الأزرق والنيل الأبيض والجزيرة والبطانة حيث يسهم القطاع بنسبة 4% و 5% من عائدات الصادر في عامي 2011م - 2012م وبالرغم من ذلك ظل قطاع الثروة الحيوانية يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد السوداني حيث بلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 18% ويشكل 31.5% من مساهمات القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والزراعي.

والإنفصال ليس له أثر كبير يذكر في صادرات قطاع الثروة الحيوانية بحيث أن نسبة ضعيفة جداً من الثروة الحيوانية ذهبت الي دولة جنوب السودان وليست ذات أثر علي قطاع الثروة الحيوانية ولكن الأثر ينحصر في فقدان جزء مقدر من المراعي الطبيعية المتوفرة في جنوب السودان ، وأيضاً يعتبر ضعف التمويل المصرفي من أبرز المعوقات التي تواجه هذا القطاع.

جدول (2) يوضح مساهمة منتجات الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الاجمالي

العالم	عائدات الثروة الحيوانية	نسبة المساهمة من اجمالي الصادرات	نسبة الصادر من اجمالي الصادرات الغير بترولية
2008	49.7	0.43	0.60
2009	205.3	2.62	3.00
2010	193.4	1.70	2.00
2011	341.8	3.60	5.00
2012	400.7	3.73	5.00

المصدر : بنك السودان المركزى (مجلة المصرفي العدد 66 ص 27)(8)

المحور الرابع : معوقات التنمية في القطاع الزراعي

المشاكل والعقبات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية :-

- 1- عدم الإهتمام بالقطاع وبالذات بعد ظهور صادرات البترول .
- 2- عدم تطوير وتنمية صادرات الثروة من إيرادات البترول .
- 3- عدم توفر الأدوية البيطرية وإرتفاع أسعارها.
- 4- عدم إنتشار المحاجر للعناية والرعاية البيطرية في كردفان ودارفور لعدم الاستقرار الأمني.
- 5- ارتفاع أسعار الأعلاف مما جعل المنتجين يعتمدون علي الأعلاف المصنعة وإرتفاع التكلفة.
- 6- مرونة الطلب العالمي وعدم قدرة القطاع علي المنافسة العالمية مما أدي الي تدني عائدات الثروة الحيوانية والتي من المتوقع أن تدر عائدات تبلغ أكثر من 2 مليار دولار سنوياً إذا تم معالجة المشاكل والمعوقات .
- 7- أن مستقبل الرعى فى السودان يشوبه الكثير من الغموض. فالاتجاهات الحالية لاستخدامات الأرض تنذر بأن نظام الرعى مهدد بالزوال التام خلال الـ 10 إلى 15 عاماً المقبلة. وما لم يتم إتخاذ تدابير لتدارك هذا الواقع المتردى عن طريق وضع خطة استراتيجية تهدف لإحداث التغيير المنشود، فسوف تكون النتيجة الحتمية إختفاء نظام الرعى بكامله. وهكذا، ستواجه الثروة الحيوانية السودانية خطر التقليل الذي سيقود بدوره الى تفكيك المجتمعات الرعوية. وسيترتب على ذلك أثار وخيمة ومدمرة بالنسبة لتركيبية وتنوع الاقتصاد السودانى، مع تقشي البطالة، واختلال أسلوب معيشة المجتمعات الرعوية وتوسيع قاعدة الفقر، وتهديد الأمن الغذائى والتغذية وصحة المجتمع. وفضلاً عن كل ذلك، فإن عملية التفكيك هذه سوف يصاحبها تفاقم النزاعات الاجتماعية والقبلية إثر تقلص الموارد الطبيعية للمراعى. (10)

السياسة التمويلية للقطاع الزراعي :

أسهمت السياسة التمويلية التي يصدرها بنك السودان المركزي على تشجيع الإنتاج الزراعي عبر تشجيع المصارف على تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد للقطاع الزراعي، وذلك كما جاء في السياسة التمويلية لعام 2013م حيث اشتملت تلك السياسة على موجّهات بتخصيص القدر الأكبر من التمويل المصرفي للإنتاج الزراعي حيث يعتمد الإقتصاد السوداني بشكل كبير على قطاع الزراعة الذي يستحوذ على نسبة 18.4% من مجمل الإئتمان المصرفي السوداني الممنوح بالعملة المحلية بنهاية العام 2016. وعلى وجه الخصوص تمويل انتاج سلع البرنامج الثلاثي (السكر، القمح، زيوت الطعام والادوية) وفي مجال الصادر تشجيع انتاج سلع القطن، منتجات الثروة الحيوانية والصمغ العربي، وذلك عن طريق تكوين محافظ تمويل بواسطة البنوك تحت اشراف ومتابعة البنك المركزي، مع تقديم الحوافز للمصارف التي تشارك في تلك المحافظ . أيضاً وجهت السياسة التمويلية المصارف بأن تكون جملة التمويل الممنوح في أي وقت من الاوقات للمناطق الريفية بواسطة أي من فروعها العاملة بنسبة لا تقل عن 70 % من جملة الودائع المستقطبة من تلك المناطق . كذلك وجهت السياسة التمويلية بتكوين محافظ من البنوك لتمويل شراء المحاصيل بغرض الصادر، الى جانب تقديم الحوافز للمصارف التي توفر التمويل متوسط المدى والتمويل ذوالبعد الاجتماعي بالإضافة الى المصارف التي تقدم التمويل بصيغ المشاركة وغيرها من الصيغ بخلاف المربحة. على الرغم مما جاءت بها لسياسة التمويل من حوافز وموجهات تصب كلها في تشجيع تخصيص أكبر قدر من الموارد المصرفية للقطاع الزراعي، إلا أن نصيب القطاع الزراعي من التمويل المصرفي ظل محدوداً للغاية .

الصعوبات التي تواجه التمويل المصرفي للقطاع الزراعي :

من الثابت انه لا بد من توفر عدد من الإجراءات السليمة عند منح التمويل مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقديم التمويل خاصة بالنسبة للأنشطة الزراعية ومن أهم تلك الإجراءات توفر المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بالتمويل وإمكانية تصنيفه وفقاً لنظام تصنيف داخلي للبنك. وأيضاً من الضروري معرفة سمعة طالب التمويل وخبرته ومركزه في القطاع الجانب ذلك يجب إن يدرك البنك طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية للقطاع ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية. وأخيراً وليس آخراً يجب الاطمئنان عن مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة مع الحصول على الضمانات الكافية . لذلك يمكن تلخيص أهم الصعوبات المرتبطة بعزوف البنك عن منح التمويل الزراعي خاصة فيما يلي :

- 1/ انعدام الدوافع لدي المصارف لتمويل القطاع الزراعي بسبب وجود مخاطر من بداية العملية الإنتاجية حتى تسويق المخرجات.
- 2/ ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك (انخفاض سعر الصرف - معدل التضخم - شح الإمداد - الآفات الزراعية - ضعف الإنتاجية)
- 3/ ارتفاع نسبة التعثر مما أدى إلى فقدان الرغبة في منح المزيد من التمويل .

4/ضعف البنيات التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلباً على الإنتاج مما يقود لفشل المزارعين ويؤدي إلى حالات الإعسار.

5/ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبایات المختلفة.

6/صعوبة الحصول علي ضمانات في مناطق الإنتاج الزراعي لعدم تفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة في حال توفره (3) .

الاستثمار في القطاع الزراعي :

خصصت نسبة 31% من جملة استثمارات القطاع العام خلال الخطة السنية للقطاع الزراعي، أي ما يعادل 425 مليون جنية سوداني . كما خصصت للقطاع الزراعي 290 مليون جنية سوداني من استثمارات القطاع الخاص والذي يقوم بالاستثمار في مشاريع مختلفة بالتعاون مع الحكومة والدول العربية ورأس المال الخاص الأجنبي والمحلي. وعلي فان جملة الاستثمارات المتوقعة في القطاع الزراعي خلال الخطة السنية تبلغ 715 مليون من الجنيهاات السودانية وهذا ما يعادل حوالي 27% من جملة الاستثمارات في كل القطاعات وعشرة إضعاف ما استثمر في الخطة الخمسية الماضية من جملة مساحة السودان التي تبلغ 970,000 ميل مربع (حوالي مليون ميل مربع)

جدول (3) حجم وأنواع الاستثمارات بالقطاع الزراعي ، المساحة : بالألف فدان

البند	المساحة المصدقة	النسبة %	المساحة المنفذة	النسبة %	نسبة التنفيذ
الاتفاقيات الثنائية	639	31.5	7.2	3.8	1.1
الاستثمار المشترك	234	11.5	17	9	7.3
الاستثمار الاجنبي الخاص	1057	52	122	64.9	11.5
الاستثمار الوطني الخاص	102	5	42	22.3	41.2
الجملة	2032	100	188.2	100	9.3

جدول (4) مساهمة الاستثمارات المختلفة بقطاع الإنتاج الحيواني والسمكي من 1995-2003م

البند	النسبة المئوية
التعاون الثنائي	-
الاستثمار المشترك	25.5
الاستثمار الأجنبي الخاص	43.5
الاستثمار الوطني الخاص	31
الجملة	100

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية والسمكية (10)

معوقات الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي :

وبعد التحليل للوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تم حصر المشاكل والمعوقات والتي تمثلت في الآتي:

1. طول الإجراءات عند الرغبة في دخول المستثمرين في الاستثمار .
2. استحداث قوانين وتفسيرات جديدة تؤثر سلبا علي الاستثمارات خاصة ما يتعلق بقوانين الجمارك والضرائب وتضيف عليها أعباء جديدة وذلك خلال فترة الإعفاء الممنوحة للمستثمرين .
3. بطء وطول الإجراءات الجمركية وتعقيد إجراءات تطبيق الامتيازات الممنوحة بقانون الاستثمار مما يؤدي إلى عدم تمكن المستثمر من الاستفادة منها .
4. تباين وتعدد الرسوم المفروضة علي المستثمر والضرائب المحلية المتعددة والمساهمات التي يتم تحصيلها خلال مراحل العمليات الإنتاجية المختلفة تعد وتشكل عبئا ماليا إضافيا علي المستثمر (دمغة الجريح، رسوم تسويق المحاصيل، رسوم الإنتاج المحلية، رسوم ميناء، رسوم مواصفات، وجمارك علي قطع الغيار من قيمة البضاعة .
5. إصدار التشريعات الولائية الخاصة دون مراعاة للأجهزة الاتحادية. تلاحظ أن الولايات ظلت تستقبل المستثمرين الأجانب وتمنحهم الأراضي الزراعية دون الرجوع إلى الوزارة الاتحادية من أجل المشورة الفنية لمزيد من التناسق علماً بأن قانون الاستثمار لسنة 1999 المعدل 2003 قد أوجب ضرورة الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة المختصة وذلك على حسب ما ورد في المادتين (29) البند ج.
6. ضعف البنية التحتية (البنيات الأساسية) في مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني اللازمة لتشجيع المستثمر وتتمثل في ضعف شبكات الري وما يتطلبه إنشاؤها من تكاليف استثمارية عالية وعدم وجود الطرق المعبدة، الطاقة الكهربائية والخدمات المساعدة والقنوات التسويقية.
7. عدم وجود أراضي مخططة وجاهزة للاستثمار (خريطة استثمارية).
8. تكلفة الخدمات الأساسية والتي تشكل عبئاً إضافياً على المستثمر خاصة خدمات الكهرباء والمياه والمواد البترولية والتي في حالة تصاعد مستمر.

الصادرات الزراعية :

تتكون صادرات السودان الرئيسية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية والمواد المصنعة ،وفي العقد الأخير من القرن الماضي كان تصدير البترول ومشتقاته والمعادن وأهمها الذهب حيث يشكل القطاع الزراعي المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي التي تشهدها البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي وعلى الرغم من الإسهامات المقدرة للقطاع الزراعي ألا إن الصادرات الزراعية لم تشهد أي طفرات تذكر من حيث الحجم والعائد منذ البدء في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والتي هدفت في الأساس إلى تحريك جمود الاقتصاد السوداني عبر النهوض وخاصة الصادرات الزراعية (6)

المحور الخامس : التحليل والنتائج والتوصيات

يتكون القطاع الزراعي من عدة وحدات اهمها مشروع الجزيرة ومؤسسة الرهد الزراعية ومؤسسة حلفا الجديدة الزراعية ومؤسسة السوكي الزراعية وشركة وقاية المحاصيل والهيئة القومية للغابات والبنك الزراعي السوداني . نجد ايرادات القطاع الزراعي في عام 2000 م بلغت 28.8 مليار دينار حيث بلغت المصروفات 24.6 مليار دينار وبلغ الفائض العائد من القطاع 4.2 مليار دينار تم تخصيصها للتنمية الذاتية وانخفضت ايرادات القطاع في عام 1999 م بنسبة 9.35 % وكذلك هدفت السياسة النقدية والتمويلية التي صدرت عام 2000 م والذي يعتبر العام الثاني للبرنامج الرباعي (1999 م _ 2000 م) والاخير من الاستراتيجية القومية الشاملة والذي يهدف الي تحقيق الغايات التي تتفق مع الموجهات والسياسات الاقتصادية الكلية للعام 2000 م وذلك لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6.5 % وتخفيض التضخم بنسبة 10 % واستقرار سعر الصرف وهذا لاياتي الا بتمويل القطاع الزراعي وتنمية البنية التحتية للقطاع الزراعي والتنوع المحصولي واستخدام الحزم التقنية وسياسة التوسع الراسي والافقي وتحقيق التوظيف الامثل للموارد وان لا تقل نسبة التمويل الممنوحة للقطاع الزراعي عن 90% والاولوية لهذا القطاع الحيوي وان يكون التمويل من كل البنوك لا حصرا علي بنك واحد وان تلتزم البنوك بهامش ربحية بسيطة ومعقولة حتي لايتضرر المزارع من نسبة هامش الربح ويؤثر علي عائداته ويحجم عن الدخول في الزراعة وتصبح الاراضي بور غير مزروعة بالاضافة الي التوسع في صيغ التمويل بشتى الطرق والسياسات التمويلية حتي يستفيد المزارع بالتوسع في الارض والتنوع المحصولي . ونجد مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام الاتية :

1996 م _ 1997 م _ 1998 م _ 1999 م _ 2000 م بنسب 45 _ 47.6 _ 48.7 _ 49.8 _ 46.4 ونسب نمو 9.7 _ 12.3 _ 8.3 _ 8.5 _ 7 وذلك علي التوالي . مساهمة الزراعة المروية في الناتج المحلي كالاتي : 13.3 _ 11.9 _ 14.1 _ 14.3 _ 12.8 _ 12.7 ونسب نمو علي النحو الاتي : 26.4 _ 11.9 _ 7.3 _ 4.8 _ 7.6 . لنفس الاعوام نلاحظ التدني المتتابع للاعوام علي التوالي .

اما مساهمة الزراعة المطرية الالية لنفس الاعوام كالاتي : 2.2 _ 2.2 _ 1.9 _ 2.7 _ 1.1 . ونسب نمو كالاتي : 16 _ 56.4 _ 26.3 _ 47.7 _ 55.7 . اما مساهمة الزراعة المطرية التقليدية كالاتي : 6 _ 6.9 _ 7.4 _ 8.7 _ 77.6 . ونسب نمو 6.3 _ 23 _ 13.6 _ 24.6 _ 6 . وايضا نلاحظ التدني عام بعد عام . كما نلاحظ اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي باسعار 81 / 82 والاسعار الجارية للفترة 1998 م _ 2002 م بمليون دينار كالاتي : 571 _ 619 _ 624 _ 653 _ 701 . كما نلاحظ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للاعوام 2001 م الي 2005 م كالاتي :

45.6 _ 46 _ 45.6 _ 40 _ 39 . ومعدل نمو حقيقي 4.7 _ 7 _ 7.2 _ 5.2 _ 3.6 - 6.9 .

تشير البيانات اليان هناك انخفاضا كبيرا في المساحات المحسودة للمحاصيل الرئيسة بنسبة 34.3 % في

موسم 2005 م / 2006 م عما كان عليه في الموسم السابق .بينما سجل محصولي الفول السوداني والقطن نقصانا في المساحة المحصودة حوالي 37.7 % الي 12.2 % .ومن هذه البيانات يتضح لنا التدني والتدهور الذي اصبح سمة تلازم القطاع الزراعي في الاعوام موضع الدراسة والخلل والمعوقات التي واجهت القطاع خلال اعوام الدراسة وذلك لما لازم القطاع من اهمال وغفلة من الدولة والجهات المسؤولة والمزارعين انفسهم سواء بسبب الهجرة او الانصراف الي القطاعات الاخرى والاشطة الاقتصادية واهتمام الدولة بقطاع النفط والتعدين والصناعة والاستثمار في القطاعات الاخرى ولذا سجل القطاع تدني مريع ولم تولي الدولة ادني اهتمام بالزراعة بعد ان كانت تعتمد عليها اعتمادا اساسيا وتمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني ويشكل القدم الوحيد الذي يقف عليه الاقتصاد السوداني ولكن بعد اكتشاف وتنقيب النفط السوداني بكميات وانتاجية كبيرة وسجل عائدات وايرادات ضخمة اعتمدت عليها الميزانية العامة للسودان لم يعد للقطاع الزراعي اي دور ولم تلتفت الدولة لهذا القطاع الزراعي واصيب بالشلل التام وضعفت عائداته وذلك لضعف انتاجيته من المحاصيل الزراعية الغذائية والنقدية الحبوب الغذائية الزيتية .وايضا اهمال قنوات الري والاليات والمعدات والاصابة بالافات والحشرات الضارة والامراض النباتية والعضوية وغيرها وعدم تطبيق الحزم التقنية والاسمدة والتقايي والبذور المحسنة واهمال التربة وعدم ادخال التقنية الحديثة والاليات الحديثة وغيرها من المدخلات الزراعية .وكذلك لم تهتم الدولة بدعم القطاع من عائدات البترول وتنمية البني التحتية لهذا القطاع مما جعل هذا القطاع يعاني من التمويل وشح الامكانيات واحجام المزارعين وضعف الصادرات الزراعية مما يعود علي ضعف عائدات القطاع الزراعي وهذا انعكس سلبا علي الناتج المحلي والدخل القومي ولكن بعد انفصال الجنوب وضعف انتاج البترول وعائداته لم يعد لهذا القطاع دور يذكر وظل راكدا ودوره ضئيل للغاية .

جدول(5) صادرات السلع الزراعية خلال الفترة من (2007-2014) (القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

العام	قيمة الصادرات الزراعية	تمويل الإنتاج الزراعي
2007	534.29	837083
2008	687.63	1483683
2009	555.37	1686144
2010	595.96	1599767
2011	1,02500	1483929
2012	1,254.93	2873014
2013	4,133.08	6721005
2014	3,823.67	6062080

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي (2)

النتائج :

- 1 / ضعف التمويل وشح الامكانيات وعدم استجلاب المدخلات الزراعية والاسمدة والتقاوي والبذور المحسنة ادي الي تدني الانتاجية وضعف عائدات وايرادات القطاع الزراعي .
 - 2 / عدم التوسع في السياسات التمويلية والنقدية وتعقيد اجراءات التمويل الزراعي مما ادي الي ضعف صادرات المحاصيل الزراعية النقدية مثل القطن والفول السوداني .
 - 3 / التركيز في التمويل علي بنك واحد مثل البنك الزراعي لايفي بتوفير التمويل اللازم ادي الي تاخر القطاع وعدم زراعة مساحات كبيرة لقلة وضعف التمويل .
 - 4 / ارتفاع الاسعارالمستمر (التضخم) ادي الي زيادة تكلفة المدخلات الزراعية مما انعكس سلبا علي تطوير اداء القطاع الزراعي وضعف عائداته .
 - 5 / عدم وضوح الرؤية والخطة الزراعية المحصولية واهمال الدولة لهذا القطاع الحيوي ادي الي عدم التنوع المحصولي الذي ادي الي الاعتماد علي محصولين كالقطن والصمغ العربي بصورة كبيرة مما ادي عدم تنوع المحاصيل الزراعية .
 - 6 / اهمال قنوات الري والتربة وعدم توفير المدخلات الزراعية وادخال وسائل التقنية الحديثة ادي الي تدهور وتذبذب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والنمو الحقيقي للاقتصاد الوطني .
- التوصيات :
- 1 / يجب علي الدولة توفير التمويل اللازم والتوسع في التمويل الزراعي عبر كل البنوك .
 - 2 / ينبغي علي الدولة ان تدعم القطاع الزراعي من اجل النهوض بالقطاع وتطوير ادائه بصورة مثلي .
 - 3 / علي الدولة الاهتمام بادخال التقنية الحديثة والمدخلات الزراعية المختلفة .
 - 4 / علي الدولة التوسع في الصادرات الزراعية وتصديرها في شكل سلع نهائية غير مواد خام .
 - 5 / واجب الدولة تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي للاستثمار في هذا القطاع والترويج له لما له من امكانيات ومقومات كبيرة .
 - 6 / علي الدولة تذليل الصعاب والمعوقات التي تواجه القطاع وتؤدي الي تدهوره وتدني انتاجيته .
 - 7 / يجب علي الدولة وضع السياسات التمويلية وفق الخطط والرؤى المستقبلية الواضحة التي تدفع بالقطاع الي الجودة وزيادة الانتاج والانتاجية .

المراجع :

1. ادريس محمد عمر ادريس ، ورقة بعنوان : مساهمة الزراعة في الأمن الغذائي السوداني ، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2016م .
2. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي
3. سامية عبد المنعم محمود-بابكر الفكي المنصور ، مجلة العلوم أالاقتصاديه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-العدد 17المجلد الأول (2016) .
4. عثمان إبراهيم السيد ، الإاقتصاد السودان – جوانب تطبيقية ، 1981م .
5. عزالدين احمد يس ، رسالة ماجستير بعنوان : دور الااسامامارات الأأانبية المباشرة في رفع كفاءة القطاع الزراعي في الفترة من 2000-2007م ، جامعة النيلين ، 2009م .
6. علي الحسن محمد نور ، دراسات في الااقتصاد السوداني جانب نظري تطبيقي ، مطبعة امين ، 2017م
7. عبدالرحمن محمد التهامي ، مؤتمر الزراعيين بالخارج ، الخرطوم ، 2001م .
8. مجلة المصرفي – بنك السودان المركزي – العدد (66) ديسمبر2012م
9. منى محمد علي حامد ، رسالة ماجستير بعنوان : ااثر ضعف التمويل على تنمية القطاع الزراعي فى ولاية البحر الأحمر ، جامعة البحر الاحمر ، 2015م .
10. وزارة الثروة الحيوانية <http://livestock.sudanagri.net/posts/501175>
11. وزارة الزراعة والغابات – الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي –اسبوع الااسامامار الزراعي الأول – ورقة عمل الااسامامارات الأأانبية في السودان والرؤى المستقبلية – الخرطوم مارس 2005م
12. وزارة الزراعة والغابات الاتحادية، أسبوع الإاسامامار ، ورقة عمل حول السياسات الكلية والقطاعية وأاثرها على الإاسامامار الزراعي <http://www.sudaneconomy.com/papers/index.htm>
13. وزارة المالية والإاقتصاد الوطنى – عدة العرض الإاقتصادية للأعوام 2000م اااى 2005م